سمو الرئيس خلال جلسة أمس

الخالد محييا الحضور

بشأن برنامج عمل الحكومة

الصبيح: متابعة ميدانية ودورية للمشاريع الإستراتيجية للدولة .. وثمة طفرة في إنجاز تلك المشاريع

نسب الصرف المرتفعة «دليل على وجود انجاز حقيقي» والمقاول لايحصل على شيء إلا بعد قيامه بانجاز ما

رقابة في المرحلة التحضيرية والتنفيذية حتى نتبين أي جهة متقاعسة عن تنفيذ برنامج عمل الحكومة

التعديل على المشاريع يتم بين الجهات المعنية مع إيمان الحكومة بالمحاسبة والتأكيد عليها

العيداله يدلي بدلوه

العيسى: لجنة للتحقيق في الشهادات غير المعتمدة لدى بعض أعضاء هيئة التدريس في التطبيقي والجامعة

لا نستطيع إيقاف أعضاء هيئة التدريس عن العمل في الفترة الحالية قبل انتهاء اللجنة من تحقيقها

نقوم بزيارات ميدانية إلى المدارس في معظم الأيام ونتفقد مسيرة التعليم فيها وكل ما يتعلق بالنواحي التعليمية

سموه العارض الصحي الذي الم به

٢- رسالة من رئيس لجنة حقوق الانسان يطلب فيها رد التقرير الاول للجنة المقدم في (دور الانعقاد الثالث) عن زيارة اللجنة للمؤسسات الاصلاحية والمدرج على جدول الاعمال وذلك عملا بنص المادة 59 من اللائحة الداخلية .

٣- رسالة من رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي يطلب فيها احالة ملاحظات ديوان المحاسبة المسجلة على ديوان الخدمة المدنية في الحساب الختامي للسنة المالية 2014/ 2015 والمتعلقة بتطبيق نظام البعثات والاجازات الدراسية الى لجنة شئون التعليم والثقافة والارشاد .

4- رسالة من رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي يطلب فيها الموافقة على الحاق الملاحظة المرفقة وهي (عدم فرض الغرامة المستحقة على الشركة المنفذة للعقد رقم 53/ 6/ 34 - 2012 بشان تقديم الدعم الفني وصيانة الانظمة المتكاملة الرئيسية وذلك لتاخرها في اعمال الصيانة الدورية بالمخالفة للمادة 7 من شروط العقد وقد اورد ديوان المحاسبة بيان ذلك وطلب ضرورة فرض الغرامة الناتجة عن التاخير في تنفيذ طلبات الصيانة التزاما بنص المادة رقم 7 من شرط العقد) لتكون ضمن الدراسة التي تقوم بها لجنة حماية الاموال العامة حول ملاحظات ديوان المحاسبة بعقود الانظمة الالية للمعلومات.

٥- رسالة من عضو مجلس الامة فيصل الدويسان يطلب فيها من المجلس الطلب من لجنة شؤون التعليم والارشاد اعتبار الاقتراح بقانون الذي قدمه في شان حقوق المكية الفكرية والذي احيل الى اللجنة التشريعية في 22/ 8/ 2013 هو الاصل واعتبار مشروع القانون المقدم من الحكومة في ذات الشان والمحال الى اللجنة التشريعية في 28/ 6/ 2015 تعديلا له وذلك عملا بنص المادة 100 من اللائحة الداخلية .

6 - رسالة من رئيس لجنة المرافق العامة يطلب فيها رد تقرير اللجنة بشان الاقتراحات بقوانين في شان «انشاء الهيئة العامة لادارة الازمات والكوارث» مع الاحتفاظ بدوره على جدول الاعمال لمزيد من الدراسة وذلك عملا بنص المادة 59 من اللائحة الداخلية.

محمد الهدية رئيس لجنة المرافق

اسود سحب الرسالة الخاصة بالتقرير الخاص بقانون انشاء هيئة مكافحة الكوارث ..يوافق المجلس .

فيصل الدويسان :لا اعرف سببا لرئيس لجنة حقوق الانسان ان يطلب سحب زيارة اللجنة للمؤسسات الاصلاحية والمدرج على جدول الاعمال ،فكنا نتمنى ان يكون هناك تنظيم للزيارات والخلوة الشرعية للسجناء فالتقرير مهم جدا ولا اعرف سببا لسحبه ،وعن رسالة لجنة التعليم سنة اجتماعات ولم يناقش الاقتراح النيابي بينما تم مناقشة المشروع الحكومي فلماذا هذا التمييز بين الاقتراحات بقوانين والمشاريع الحكومية

يوسف الزلزلة :نشكر الله ان افاض على سمو الامير بالصحة والعافية فهو نوخذنا الذي نفتخر فيه وتعتذر به ..و نحن ندفع بان تكون حقوق الانسان مكتملة في الكويت ونتمنى ان تستمر زيارات لجنة حقوق الانسان للموسسات الاصلاحية والسجون وان يذهب اعضاء اللجنة دائما كما كان يفعل السيد عدنان عبد الصمد في الذهاب الى السجون وتسجيل ملاحظات السجناء .

...كما أن ديوان الخدمة المدنية اوقف البعثات الا ما شذ ونذر منها وبالتالي اصبح الموظف في الحكومة لا يستطيع ان يكمل دراساته ولذلك اتمنى ان يعاد النظر في هذا الامر والسماح باكمال الدراسات العليا للموظفين خاصة من حملة الشهادات ..و لدينا في الكويت مشكلة في كل نظام آلي يستخدم.. هناك بعض الجهات في الكويت وهي من الشركات المحترمة يجب التعامل معها لماذا تصر الحكومة على التعامل مع الشركات بوطقة .

جمال العمر :حمد لله على سلامة صاحب السمو امير البلاد ...نحن نعاني من مشكلة في تقارير ديوان المحاسبة على وزارات ومؤسسات الدولة ..وأطالب بضرورة رفع تقرير بخصوص التجاوزات في الانظمة الالية للدولة وكذلك اطالب بان يظل قانون انشاء هيئة لمكافحة الكوارث في ظل الاخطار التي تحيط بنا ..ونشدد على ضرورة التنسيق بين التعليم العالي وديوان الخدمة المدنية فيما يخص نظام البعثات للموظفين وان تكون هناك استراتيجية مبنية عن طريق تخصصات مطلوبة لسوق العمل .

عبد الحميد دشتي :استغرب من ورود رسالة لجنة حقوق الانسان هذه رسالة من د. فيولت ناغر بباريس وصلت الي مجلس الامة تؤكد ان لجنة حقوق الانسان البرلمانية من اللجان الفاعلة ثم تطرقت الي نزلاء السجن المركزي وبخاصة عنبر 3 وهناك امور لا اود ان افصح عنه لاسيما وان كل المودعين في السجون ليسوا مجرمين عناه فهناك من السجناء اشخاص محترمين من كبار الناس يري البعض انهم اخطاؤا عندما تكلموا بكلام معين ونؤكد علي ضرورة اقرار الخلوة الشرعية للسجناء.

صالح عاشور :علينا جميعا الاعتناء بقضية حقوق الانسان ولابد احترام الادمية في دولة الكويت ،وعلي لجنة حقوق الانسان البرلمانية ضرورة زيارة السجون والمؤسسات الاصلاحية ويجب ان تكون الزيارات دون اذن مسبق ...وبالنسبة للبعثات الدراسية، فلن يكون لدينا اصلاح اذا لم توجد مناهج متميزة وطالب وزير التربية بالتفرغ لتطوير التعليم..فانا لا أري جهدا للوزير في هذا الشان لاسيما وان زيارات وزير التربية خارج الكويت اكثر من وقت تواجده داخل الدولة..كذلك هناك مؤشر خطير فالكل يحاول الحصول علي شهادات تعليم عالي ومن يتربعون علي ادارة شؤون البلد اصحاب شهادات مزورة مضروبة وهذا باعتراف وزير التربية والتعليم ..وفاقد الشي لا يمكن ان يعطي شيئا اذا كان الدكتور شهادته مزورة فلا يستطيع ان يخرج لنا جيلا يتحمل المسؤولية .

عدنان عبد الصمد :انا عضو في لجنة حقوق الانسان وتفاجأت بهذه الرسالة الواردة من رئيس لجنة حقوق الانسان .

المجلس يوافق علي رسالة من رئيس لجنة حقوق الإنسان بطلب فيها رد التقرير الاول للجنة المقدم في (دور الانعقاد الثالث) عن زيارة اللجنة للمؤسسات الاصلاحية والمدرج علي جدول الاعمال وذلك عملا بنص المادة 59 من اللائحة الداخلية.

وزير التربية :ردا علي الاخ خليل عبد الله:هناك اعضاء هيئة صالح عاشور ،نؤكد انني اقضي معظم الايام في الزيارات الميدانية للمدارس ونتفقد سير العملية التعليمية ،وتطوير التعليم يحتاج الي وقت لكي تجني ثماره وبالنسبة للمهام الخارجية فهذا من صميم عمل الوزير ولم اذهب للسياحة او للفسحة..ونحن نقف ضد الشهادات المزورة وشكلنا لجان تحقيق والتمني ان نخرج بنتيجة في هذا الخصوص خلال من اربعة الي خمسة شهور .

صالح عاشور :60 الف من الكويتيين يذهبون للتعليم الخاص وهذا دليل علي ان التعليم الحكومي غير جيد ،واوكد ان اي تاخير في الرد علي الاسئلة بالنسبة لقضية الشهادات المزورة فسوف يتحمل وزير التربية مسؤولياته السياسية امامنا كنواب للامة.

احمد مطيع :لابد ان تكون هناك وقفه واضحة بالنسبة للجامعات المعترف فيها للبكالوريوس او الدكتوراه لان هيئة الاعتماد الاكاديمي ترفض بعض الجامعات التي ترشحها وزارة التعليم العالي للدراسين .

وزير التربية:الشهادات المضروبة والغير معتمدة انا من اثرتها وقد كانت منسية منذ سنوات طويلة وشكلنا لجنة في التعليم التطبيقي وسوف نشكل لجنة اخري في الجامعة وهنا يحتاج وقتا فلا يمكن ان اوقف اساتذه عن عملهم دون الانتهاء من التحقيق ،وعما اثاره الاخ خليل ابل فقد الغينا اللجنة التي شكلت للتحقيق في شهادات بعض الاساتذة فهذه اللجنة شكلت دون معرفتي وقد شكلنا لجنة اخري للتحقيق في الامر.

بوافق المجلس علي رسالة من رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي يطلب فيها احالة ملاحظات ديوان المحاسبة المسجلة علي ديوان الخدمة المدنية في الحساب الختامي للسنة المالية 2014/ 2015 والمتعلقة بتطبيق نظام البعثات والاجازات الدراسية الي لجنة شئون التعليم والثقافة والارشاد .

عدنان عبد الصمد :مجلس الخدمة المدنية صار له مدة كبيرة لم يجتمع وهذه مشكلة نواجهها في اجتماعنا مع بعض الوزارات ومؤسسات الدولة .

فيصل الدويسان :تقدمت برسالة بشان اجابة وزير الاشغال علي العمير علي اسئلتي لاسيما انها اجابة منقوصة ولن اقبل بها .

يوافق المجلس علي رسالة من رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي يطلب فيها الموافقة علي الحاق الملاحظة المرفقة وهي (عدم فرض الغرامة المستحقة علي الشركة المنفذة للعقد رقم 53/ 6/ 34 - 2012 بشان تقديم الدعم الفني وصيانة الانظمة المتكاملة الرئيسية وذلك لتاخرها في اعمال الصيانة الدورية بالمخالفة للمادة 7 من شروط العقد وقد اورد ديوان المحاسبة بيان ذلك وطلب ضرورة فرض الغرامة الناتجة عن التاخير في تنفيذ طلبات الصيانة التزاما بنص المادة رقم 7 من شرط العقد) لتكون ضمن الدراسة التي تقوم بها لجنة حماية الاموال العامة حول ملاحظات ديوان المحاسبة الخاصة بعقود الانظمة الالية للمعلومات.

عدنان عبد الصمد :البعض قاعد ينشر ملاحظات ديوان المحاسبة علي الميزانيات قبل مناقشتها ولا ادري من اين يحصل الصحفيون علي هذه التقارير وللعلم هي تقارير قديمة

صالح عاشور :من حق اي نائب يحصل علي تقارير ديوان المحاسبة الخاصة بعمل الوزارات فاذا لم تدريس في التعليم التطبيقي اثاروا قضية الشهادات المزورة واليوم يتم التحقيق معهم وكانهم متهمون وسيكون لنا وقفه من خلال مجلس الامة واذا استمر اصحاب الشهادات المزورة في مناصبهم سيكون لنا ردة فعل عنيفة وهذه هي مسؤولية وزير التربية .

عودة الرويعي:نحن نعيش في ازمة بالنسبة لقضية الشهادات المضروبة وللامانة وزير التربية يقوم بدورة ولكن لا نري نتائج للجان التحقيق ..ونؤكد في اللجنة التعليمية اننا سنكشف جميع الحقائق والتجاوزات في الجامعة والتعليم التطبيقي.

محمد طنا :يجب ان يتحمل وزير التربية مسؤولية اصحاب الشهادات المزورة الذين لا يزالوا علي راس عملهم في هيئات التدريس وهذا الامر اساءة للبلد بالكامل.

عدنان عبد الصمد :هناك لخبطة بالنسبة لموضوع الابتعاث ونتمني ان تقوم اللجنة التعليمية باعداد تقرير في هذا الامر ويرفع الي المجلس.

الزلزلة يتكلم

حديث جماعي

بن معتيع يفند